التاسع من ايلول/سبتمبر 2014

شيماء، ست سنوات، تلعب مع أخيها حسين، الذي ولد منذ اسبوعين، في المستودع الذي تستأجره العائلة في باب التبانة في طرابلس، شمال لبنان. وقد تم وصل مأواهم مؤخرا بشبكة المياه المحلية، عبر مشروع تموله جمعية أوكسفام يهدف الى إعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي في المنطقة. (سام تارلينغ \ أوكسفام)

معادلة أكثر انصافا للسوريين

الالتزام الدولي مطلوب لوقف تدهور الوضع في سوريا والمنطقة

عدد القتلى والنازحين والمحتاجين الى مساعدة عاجلة بسبب النزاع في سوريا في ارتفاع مستمر. فقد قتل حتى الآن أكثر من 190 الف شخص ونزح 6,5 ملايين شخص داخل سوريا. ومع وجود اكثر من ثلاثة ملايين لاجئ في بلاد الجوار، فقد اصبحت هذه الأزمة احدى اكبر الازمات الإنسانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وتشكل الازمة خطرا جديا على امن دول الجوار واستقرارها وقد ساهمت في زعزعة استقرار العراق.

يتطلب حجم هذه الازمة التزامات اكبر من قبل افراد المجتمع الدولي من اجل المساعدة على تخفيف المعاناة: من خلال تمويل كامل للمساعدات واعادة توطين اللاجئين في بلد ثالث خارج دول الجوار، ووقف شحنات الاسلحة والذخائر.

يتناول هذا التقرير تقصيرالمجتمع الدولي في كافة هذه المجالات.

1 مقدمة

في حين ينصب انتباه العالم على الازمات في غزة واوكرانيا ومناطق اخرى من العالم، يستمر تفاقم الازمة الانسانية في سوريا الى حد لم يكن يتصوره احد عندما بدأت الاحتجاجات قبل اكثر من ثلاث سنوات. فقد فاق عدد القتلى ال190 الف شخص، فيما تضم البلاد 6,5 ملايين نازح. وما من مؤشرات الى تراجع حدة النزاع. وثمة ثلاثة ملايين لاجئ سوري مسجل في الدول المجاورة فضلا عن عدد اخر غير معروف من غير المسجلين. وقد شدد وزير التخطيط الاردني على ان وجود السوريين في الاردن اشبه "باستيعاب الولايات المتحدة لكل سكان كندا"[1].

الا ان هذه الاعداد لا تعكس ابدا هول المأساة وفظاعة النزاع. فهي لا تنقل قصص ملايين الرجال والنساء والاطفال الذين ارغموا على هجر منازلهم او بلدهم، ولا تنقل خوفهم الراهن وامالهم وتطلعاتهم المستقبلية. مثل قصة اياد ونوال وعائلتهم التي فرت من سوريا بعدما اصيب اثنان من اطفالهما، فرح وعماد، بانفجار قنبلة انشطارية. ورغم وجود شظايا في ارجل فرح وعماد، هربت العائلة من سوريا وكانت تنام في العراء من دون طعام ومياه صالحة في شمال لبنان. عندما التقاهم موظفون من أوكسفام[2] كانوا يرتدون ملابس مبللة ولم يكن لديهم المال لشراء حفاضات لطفلهم الاصغر. هذا هو الواقع القاسي الذي يعانيه اللاجئون، وينبغي على المجتمع الدولي الا يدير ظهره لهم.

وقد بدأت تتحقق التوقعات بأن النزاع سيؤدي الى زعزعة الاستقرار في المنطقة. فالنزاع السوري بات مرتبطا ارتباطا وثيقا بالازمة الدائرة رحاها في العراق والتي تتسبب هي ايضا بمأساة انسانية مخيفة.

هذا التقرير يشدد على ان حجم الازمة الهائل يتطلب التزاما اكبر بكثير من جانب المجتمع الدولي لمساعدة المتضررين. وان حشد المجتمع الدولى للاستجابة بفاعلية في اوضاع كهذه يمثل تحديا كبيرا، لذلك نعمل على تشجيع كل دولة على المساهمة بشكل عادل، أكان ذلك على صعيد المساعدات المالية او دعم اللاجئين أو أي اجراءات اخرى. وقد وضعت أوكسفام ثلاثة مؤشرات رئيسية للمساعدة على ايجاد مستوى الالتزام الواجب على كل دولة غنية من اجل تحفيف معاناة المتضررين من الازمة السورية:

- حجم الاموال التي تخصصها كل دولة للاستجابة الانسانية مقارنة مع حجم اقتصادها (استنادا الى اجمالي الدخل القومي)
- اعداد اللاجئين السوريين الذين استقبلتهم كل دولة من خلال برامج اعادة التوطين او عبر اشكال اخرى من الحماية الانسانية مقارنة هنا ايضا مع حجم الاقتصاد[3]
- التزامات كل دولة في اتخاذ اجراءات عملية لوقف انتهاكات حقوق الانسان والقانون الانساني الدولي من خلال وقف نقل الاسلحة والذخائر. بالاضافة الى جهود كل دولة لمعاودة المفاوضات الهادفة الى إنهاء الأزمة والتي انهارت في جنيف خلال العام الحالي فإن وقف شحنات الأسلحة يعتبر مؤشر قوي يعكس مدى إلتزام المجتمع الدولى بالحل السلمي وليس الحل العسكري للازمة.

تتحمل الحكومة السورية والمجموعات المسلحة المتحاربة في البلاد المسؤولية الأولى لضمان احترام حقوق الشعب السوري. لكن للمجتمع الدولي دورا اساسيا يضطلع به وتقع على عاتقه مسؤولية مساعدة المتضررين من الأزمة وحمايتهم. ويظهر هذا التقرير ان المجتمع الدولي يتخلف حتى عن الحد الادنى المطلوب منه. وفي الإجمال لم يساهم المجتمع الدولي بشكل كاف في الاستجابة على صعيد المساعدة، تاركا الدول المجاورة لتواجه عددا متعاظما من اللاجئين.

كما فشل المجتمع الدولى في توحيد الصفوف لوقف نقل الاسلحة والذخائر الى سوريا.

تقدم أوكسفام مساعدات داخل سوريا موفرة المياه النظيفة لاكثر من مليون نسمة. وفي لبنان والاردن تساعد المنظمة مئات الاف اللاجئين الذين فروا من النزاع.[4]

2 ثغرة كبيرة في التمويل

اطلقت الامم المتحدة اوسع نداء انساني في تاريخها من اجل سوريا. لكن للاسف ومع انقضاء اكثر من نصف سنة على اطلاقها، لم تتعد نسبة التمويل ال 40%. وقد اطلقت وكالات اخرى مثل اللجنة الدولية للصليب الاحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر نداءات خاصة بها وكذلك فعلت حكومتا الاردن ولبنان. ويبلغ اجمالى الاحتياجات في تلك النداءات 7,7 مليار دولار.[5]

وقد اضطرت منظمات المساعدات الانسانية الى الاقتطاع في برامجها ومساعداتها الموجهة الى اكثر المحتاجين بسبب عدم توافر الاموال الكافية. فاضطر برنامج الاغذية العالمي في لبنان الى وقف تقديم المساعدات الى 30% من المستفيدين من برنامج المساعدة الغذائية.[6] وفي الاردن، اضطرت أوكسفام الى وقف تقديم المساعدات النقدية الى لاجئين يعيشون في مناطق سكنية خارج المخيمات. ويزيد من التأثير السلبي لاقتطاع المساعدات هذا ان مدخرات وأصول اللاجئين قد تراجعت بشكل كبير.[7] ونتيجة لذلك فان الوضع سيزداد سوءا لآلاف بل ملايين الاشخاص. قالت دالية وهي لاجئة من حمص تقيم في طرابلس مع اولادها الاربعة لأوكسفام: "في بعض الاحيان اعجز عن دفع الايجار. الشهر الماضي اضطررت الى بيع ادوية الربو التي اتناولها من اجل تسديده".

يؤدي تراجع المدخرات وتخفيض المساعدات الى دفع اعداد متزايدة من اللاجئين الى اللجوء الى آليات تكيف سلبية وخطرة بما في ذلك "عمالة الأطفال والجنس من اجل البقاء والزواج المبكر والامتناع عن تناول بعض الوجبات والتسول".[8]

> "لا يسمح لنا المستوى الحالي للتمويل ... بادخال اكثر من 172 الف طفل العام المقبل الى المدارس او اطلاق حملة تلقيح ضرورية لكل الاطفال دون سن الخامسة"
>
> نينيت كيلي ممثلة مفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين في لبنان الثالث من تموز/يوليو 2014)

تقديم مساعدات عادلة

من اجل تجنب هذه النتائج السلبية، على الحكومات ان توفر التمويل الانساني المتماشي مع حجم الحاجات. نداءات الامم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الاحمر وحكومات الدول المضيفة موجهة لكل افراد المجتمع الدولي لكنها غير ملزمة. لهذا السبب احتسبت أوكسفام الحصة العادلة استنادا الى حجم اقتصاد كل دولة.[9]

ويشمل التحليل اعضاء في لجنة مساعدات التنمية (داك) في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ذات دخل عال غير اعضاء في هذه اللجنة.[10] وتم احتساب الحصة العادلة لكل دولة بالنسبة المئوية من اجمالي الحاجة[11] استنادا الى حصة كل دولة من اجمالي الدخل القومي المجمع. وتشمل مساهمات كل دولة التمويل الثنائي والمتعدد الاطراف المحتسب (الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ للدول الاعضاء في الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي عبر ايكو وهو قسم المعونة الانسانية والحماية المدنية في المفوضية الاوروبية).

الجدول 1 : التمويل: ملخص نتائج تحليل الحصة العادلة اعتبارا من 1 ايلول/سبتمبر 2014[12]

تحليل الحصة العادلة 2014			
البلد	مساهمات 2014 بالدولار(مليون) (تتضمن حصة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (سيرف[13] وايكو[14])	الحصة العادلة بالدولار (مليون)	النسبة المئوية المدفوعة من الحصة العادلة
استراليا	29,2	109,6	%27
النمسا	10,8	41,6	%26
بلجيكا	17,6	50	%35
كندا	149,3	165,5	%90
تشيكيا	6,5	29	%22
الدنمارك	43,9	27	%163
فنلندا	18	23,3	%77
فرنسا	87,8	269,2	%33
المانيا	250,6	382,6	%66
اليونان	8,9	32	%28
ايسلندا	صفر	1,2	%0
ايرلندا	17	18,4	%92
ايطاليا	66,5	223,3	%30
اليابان	132,9	516,5	%26
جمهورية كوريا	2,1	172,8	%1
الكويت	300	29,9	%1003
لوكسمبورغ	6,2	3,9	%158
هولندا	55,8	81,5	%68
نيوزيلندا	5,1	14,7	%34
النروج	79,4	37,5	%212
بولندا	11,9	91	%13
البرتغال	10,6	29,1	%36
قطر	60	32,2	%186
روسيا	4	677,2	%1
سلوفاكيا	2	14,9	%13
اسبانيا	45,2	166,4	%27
السويد	43,7	46,9	%93
سويسرا	23,7	50,2	%47
الامارات	94,2	77,9	%121
بريطانيا	365,8	260,1	%141
الولايات المتحدة	1070,3	1772,4	%60
السعودية	172	175,7	%98
المجموع	3191	7332[15]	%43,64

ملاحظة: اخذت المعلومات من مصادر منشورة بما في ذلك موقع EDRIS وخدمة التتبع المالي (اف تي اس) وتم التحقق منها مع ممثلي حكومات عند الامكان. وقدمت استراليا وبلجيكا والمانيا وهولندا ونيوزيلندا وقطر وروسيا والسعودية والامارات العربية المتحدة وبريطانيا بيانات اضافية.

90% وما فوق من الحصة العادلة
50 الى 90%
تحت ال 50%

اظهر تحليل الحصة العادلة الذي قامت به أوكسفام ان من اصل 26 دولة مانحة من دول لجنة مساعدات التنمية (داك) وحدها 11 دولة قدمت اكثر من 50% من حصتها العادلة في اطار التمويل لسوريا حتى الان في العام 2014. بعض الدول مثل ايطاليا واليابان وفرنسا قدمت اقل من 35% من حصتها العادلة.[16]

لحسن الحظ، تم تعويض هذا النقص نسبيا من خلال تبرعات سخية جدا من بعض الدول. فقد قدمت بريطانيا ولوكسمبورغ والنروج والدنمارك مع اطراف خليجية مانحة مثل قطر والامارات العربية المتحدة والكويت والسعودية اكثر من حصتها العادلة بنسبة 30% في اطار الاستجابة الانسانية.

واظهر التقرير ايضا ان هناك زيادة في الشفافية بالنسبة لتمويل الاستجابة منذ ايلول/سبتمبر 2013 عندما اجرت أوكسفام اول تحليل حول الازمة. فقد قدمت حكومات مثل قطر بيانات حول مساهمتها عبر خدمة التتبع المالي للامم المتحدة للمرة الاولى منذ بداية الازمة. ويساعد هذا المستوى الأعلى من الشفافية بتوفير صورة افضل حول حجم مساهمات الدول المختلفة وتاليا تسليط الضوء على حجم الفجوات.

محدودية تقييم مساهمات التمويل فقط

تأمين التمويل الكافي ليس الاعتبار الوحيد في توفير المساعدات الانسانية للازمة في سوريا. ينبغي ايضا اتخاذ اجراءات لضمان وصول المحتاجين الى المساعدات التي توفرها وكالات المساعدات الانسانية والحكومات. فتمويل برامج الأستجابة بالكامل لن يساعد بالضرورة 241 الف سوري محاصر في الحصول على الطعام والادوية والسلع الاساسية الاخرى التي تحرمهم منها عمدا الحكومة او المجموعات المعارضة ولن تساعد 4,7 ملايين يقيمون في مناطق يصعب الوصول اليها بسبب رداءة الوضع الامني.

وقد اقر مجلس الامن الدولي بعد مفاوضات قادتها استراليا والأردن ولوكسمبورغ، وهي دول غير دائمة العضوية في المجلس، قرارين للمطالبة بتأمين وصول المساعدات الانسانية الى الداخل السوري والتى ينبغي على الحكومة السورية والمجموعات المسلحة ضمان تطبيقهما حتى يتمكن المدنيون من الحصول على المساعدات التي هم بامس الحاجة اليها.

يركز التحليل في هذا التقرير في المقام الاول على العمليات الانسانية،[17] لكن ثمة حاجة لتوفير دعم طويل الامد للحكومات والمجتمعات المحلية الفقيرة بالغالب التي تأوي اللاجئين لمساعدتها على مواجهة الارتفاع الكبير في عدد السكان والعبء الاضافي الناجم عن ذلك على صعيد الموارد والخدمات المتاحة في الدول المضيفة. ففي لبنان انضمت 170 الف نسمة الى صفوف الفقراء بسبب الازمة فيما تضاعفت نسبة البطالة لتصل الى 20%.[18] في المقابل على الحكومات المضيفة ان توفر للاجئين خيارات مناسبة لتحقيق الاكتفاء الذاتي لرعاية انفسهم وعائلاتهم وللمساهمة في اقتصاد الدولة المضيفة.
يشكل التحليل الاحصائي مؤشرا الى الحد الادنى المطلق الذي ينبغي للحكومات ان تقدمه. والى الآن، قامت الدول المانحة بتمويل 43.6% فقط من هذا الحد الادنى المطلق.

اطار 1: مساهمات الدول المجاورة

يعطي استخدام المنهجية ذاتها لاحتساب انفاق الدول على مساعدات اللاجئين نسبة الى اجمالي دخلها القومي، مؤشرا الى مدى سخاء الدول المجاورة مقارنة بالاطراف المانحة الغنية.

انفق الاردن 522 مليون دولار في العام 2014. ولو عومل كطرف مانح تقليدي لكان الاردن انفق حتى الان 7468% من حصته العادلة.

لا تتوافر معلومات حول انفاق تركيا خلال العام 2014 الا ن الحكومة التركية التزمت الابقاء على المستوى نفسه من التمويل مقارنة بالعام الماضي، وفي حال احترمت هذا الالتزام تكون تركيا قد انفقت 803% من حصتها العادلة بحلول نهاية العام 2014.[19] ويقدر البنك الدولي ان انفاق لبنان زاد ب1,1 مليار دولار بسبب الازمة ما يوازي 9477%.[20]

3 ازمة لاجئين هائلة: العالم مطالب بتحرك اكبر

ترغب الغالبية العظمى من اللاجئين الذين تعمل معهم أوكسفام بالعودة الى سوريا ما ان يستتب الامن فيها. إلا انهم لن يتمكنوا من العودة قبل فترة طويلة. ثمة ثلاثة ملايين لاجئ سوري مسجلين في الدول المجاورة مما يشكل اكبر ازمة لاجئين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. والازمة مرشحة للتفاقم اذ تتوقع الامم المتحدة ان يصل عدد اللاجئين في الدول المجاورة الى 3,59 ملايين شخص بحلول نهاية العام 2014.[21]

ابدت الدول المجاورة سخاء استثنائيا في استضافة هؤلاء اللاجئين. الا ان هذا السخاء بلغ قدراته القصوى فيما يدفع اللاجئون والطبقات الفقيرة في الدول المضيفة الثمن. وقد سجلت تطورات مقلقة منها اغلاق حدود دول مجاورة لسوريا. اللاجئون الفلسطينيون من سوريا لا يمكنهم دخول الاردن ويواجهون صعوبات متزايدة لدخول لبنان. وسجلت حالات ارغم فيها لاجئون فلسطينيون من سوريا الى العودة اليها.

إن ازمة اللاجئين بدأت تشكل مخاطر جدية على استقرار الدول المجاورة خصوصا في لبنان الذي يعاني من اقتصاد هش ومن اطار سياسي غير مستقر، على ارتباط وثيق بالوضع في سوريا. بالرغم من ان عدد سكان لبنان كان اقل من 4,5 ملايين قبل اندلاع النزاع، فان لبنان يأوي 38% من الفارين من سوريا أي اكثر من 1,1 مليون لاجئ.

"يجب الاهتمام باللاجئين وهم اشخاص فقدوا كل شيء ولا يمكن وضعهم في مناطق عازلة والسكوت عن ترحيلهم الى سوريا... لا يمكن للبنان بمفرده تحمل هذا العبء... علينا اقناع شركائنا الاوروبيين بالقبول بعدد اكبر من اللاجئين"

وزير الخارجية الالماني فرانك-فالتر شتاينماير خلال زيارة له للبنان في 31 ايار/مايو 2014)

اطار 2: اللاجئون الفلسطينيون: قصة نزوح متواصل[22]

يعيش ابراهيم (43 عاما) وزوجته عفاف (37 عاما) وابنهما عبد (14 عاما) في مخيم برج البراجنة للاجئين الفلسطينيين في بيروت بعد فرارهم من سوريا قبل سنتين تقريبا.

وينتمي ابراهيم الى عائلة من الفلسطينيين اللاجئين تتحدر من نابلس، قبل أن يلجأ والداه الى سوريا. ويقول "ولدت في اليرموك. وتلك هي ديارى".

مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في دمشق تطور عبر السنين ليصبح مدينة. ولكنه نتيجة للأزمة، أصبح محاصرا وتحولت شوارعه الى ركام، فيما فرغالبية سكانه.

ويقول "كنت ملكا في منزلي. اما الان بالكاد استمر من دون دخل ولا امل". ففي لبنان لا يستطعون العمل ولا تشملهم الرعاية الصحية غير تلك المتوفرة في المخيمات الفلسطينية وهم يعتمدون على المساعدات.

بداعي اليأس تقدمت العائلة بطلب لجوء الى الحكومة الاسترالية. وتوضح عفاف "قيل لنا انه لا توجد سفارة هنا. لذا ارسلنا طلباتنا بالبريد بكلفة ثمانية الاف ليرة لبنانية (خمسة دولارات أميريكية)". ومنذ ذلك الحين تنتظر عفاف وتتساءل "لم لم ترسل استراليا بطلبنا بعد؟"

ويقول ابراهيم "اذا لم تتغير الامور قريبا سارسل عبد على متن زورق الى عمته في الدنمارك" مع انه غير قادر على تحمل كلفة المهربين وزوجته لن تدع ابنها الوحيد يغيب عن ناظرها. ويقول "ساعود الى اليرموك عندما يصبح الوضع آمنا، وان كان منزلي تهدم ساعيد بناءه حجرا بحجر بيدي".

الدول الغنية مطالبة بتقديم المزيد

الدول الغنية والمتطورة، اقلها تلك التي وقعت اتفاقية اللاجئين العائدة للعام 1951 وتلتزم بمبادئها، ينبغي ان تقدم المزيد لتوفير حماية دولية للاجئين. ومع ان التضامن مع، وتقديم الدعم للاجئين السوريين هو مسؤولية الدول كلها الا ان أوكسفام توجه نداء من اجل التزام من جانب الدول الغنية خصوصا[23] لتوفير الحماية الدولية بحلول نهاية العام 2015 لخمسة في المئة في ما بينها، من مجموع عدد اللاجئين المتوقع. ان هذا العدد بطبيعة الحال ليس ثابتة علمية لكن ذلك يوازي 179500 لاجئ تقدم لهم امكانية اعادة التوطين او اي انواع اخرى من الحماية بحلول نهاية العام 2015. هذا العدد يتماشى مع قدرات الدول الغنية في مجال اعادة التوطين او تقديم اشكال اخرى من الحماية للاجئين سوريين. لكن الى الآن، تعهدت الدول الغنية بتوفير ملاذ آمن لـ 37629 لاجئا فقط من اصل ثلاثة ملايين مسجلين في الدول المجاورة.

وينبغي على الدول الغنية القيام بذلك في المقام الاول لانقاذ اللاجئين الذين هم في اسوأ حال ويقارعون من اجل البقاء في مخيمات مع خيارات عيش محدودة. بذلك تساعد ايضا في تخفيف الضغط عن المجتمعات الفقيرة في الدول المجاورة التي تأوي هؤلاء اللاجئين. اما الامر الملح الثاني فيتمثل بتقديم الدعم للدول المضيفة التي تساورها مخاوف فعلية بشأن الموارد والخدمات والتخطيط الاقتصادي والامن.

لا شك أن برنامجا محدودا يفيد الافراد الذين يستهدفهم، لكن في وجه الازمة الهائلة ومن اجل توفير اكثر من مساعدة رمزية في الدول المجاورة ينبغي حصول تعهدات اكبر. توفير الحماية لخمسة في المئة من اجمالي عدد اللاجئين المتوقع، مع انه جزء ضئيل من عدد اللاجئين، سيكون له اثر مهم على الارض خصوصا اذا ما اقترن مع تمويل كامل للاستجابة الانسانية. وسيساعد ذلك كثيرا في تخفيف العبء الواقع على الحكومات والمجتمعات المضيفة في المنطقة.

واستنادا الى بحث أوكسفام ، تعهدت الدول الغنية والمتطورة استضافة 1% من العدد الاجمالي للاجئين السوريين المسجلين في دول الجوار اي خمس النسبة التي توصي بها أوكسفام.[24]

الجدول 2: لاجئون: ملخص لنتائج تحليل الحصة العادلة اعتبارا من ايلول/سبتمبر2014

البلد	الإلتزامات المقدمة حتى نهاية 2015	الحصة العادلة	نسبة الحصة العدلة المساهم بها
استراليا	4064	3937,7	%103
النمسا	1500	1495,5	%100
بلجيكا	150	1780,2	%8
كندا	200	5950,0	%3
تشيكيا	صفر	1042,5	%0
الدنمارك	140	970,3	%14
فنلندا	500	838,0	%60
فرنسا	500	9674,8	%5
المانيا	26400	13752,5	%192
اليونان	صفر	1150,7	%0
ايسلندا	صفر	44,1	%0
ايرلندا	345	661,6	%52
ايطاليا	صفر	8026,9	%0
اليابان	صفر	18563,8	%0
جمهورية كوريا	صفر	6210,7	%0
لوكسمبورغ	60	140,3	%43
هولندا	250	2930,9	%9
نيوزيلندا	100	529,2	%19
النروج	1000	1347,2	%74
بولندا	صفر	3271,7	%0
البرتغال	23	1046,5	%2
روسيا	صفر	13074,9	%0
سلوفاكيا	صفر	537,3	%0
اسبانيا	صفر	5982,1	%0
السويد	1200	1684,0	%71
سويسرا	500	1804,3	%28
المملكة المتحدة	500	9350,1	%5
الولايات المتحدة	صفر	63702,3	%0
المجموع	**37432**	**179500**	

ملاحظة: لم تحدد الولايات المتحدة حدا اقصى لعدد السوريين الذين ستستقبلهم عبر برامجها لاعادة التوطين لكنها لم تقدم ايضا اي التزام حتى الان. والولايات المتحدة هي الدولة الاكبر في مجال اعادة التوطين مع سقف سنوي بلغ تقريبا 70 الفا في السنوات الاخيرة.
وقالت بريطانيا انها ستستقبل "مئات" من اللاجئين بموجب برنامج الاستقبال على اساس انساني وقد اعتمدت أوكسفام في قائمتها عدد 500.

90% وما فوق من الحصة العادلة
50 الى 90%
تحت ال 50%

من اجل تحقيق نسبة الخمسة في المئة التي تدعو اليها أوكسفام ينبغي على الحكومات رفع السقف المحدد للاجئين السوريين وان تعتمد برامج استقبال على اساس انساني محدد. يضاف الى ذلك ان اعادة التوطين ينبغي الا تتم على حساب رفض صوماليين وافغان وعراقيين وكونغوليين ولاجئين من دول اخرى.[25]

المانيا واستراليا والنمسا هي الدول الغنية الوحيدة من مجموعة الدول المشمولة في التقرير اللتي التزمت باكثر من حصتها العادلة. فالمانيا تعهدت توفير ملاذ لـ 26400 لاجئ سوري وهي مثال يجب ان تحتذي به دول اخرى. وحتى الآن هناك 10 دول من التي تشملها هذه الدراسة لم تلتزام بإعادة توطين أي لاجئ سوري.

اطار 3: طلب اللجوء حق وليس امتيازا
يحق للافراد الفرار عبر الحدود الدولية بحثا عن سلامتهم، والدول ملزمة السماح لهؤلاء تقديم طلب لجوء على اراضيها بغض النظر عن جنسهم وديانتهم وهويتهم الوطنية. وتبقى سياسة اللجوء والارقام المرتبطة بها خارج نطاق هذه الدراسة بما ان الدول لديها واجبات محددة بشأن معالجة طلبات اللجوء ومنح الحقوق للاجئين بموجب القانون الدولي. وترافق ارتفاع عدد السوريين الذين يحاولون طلب اللجوء في دول غير الدول المجاورة مع تقارير متزايدة عن قيام لاجئين بمحاولات خطرة عبر البحار للوصول الى هذه الدول فضلا عن اعتقال وسوء معاملة طالبي اللجوء عند وصولهم.[26] وسيستمر الوضع في التفاقم وسيزداد اللاجئون يأسا في حال لم تتغير الظروف.

من الالتزام الى التحرك

لم تضع الولايات المتحدة حدا اقصى لعدد اللاجئين من سوريا الذين قد تعيد توطينهم. لكن بين نيسان/ابريل 2011 و 31 تموز/يوليو 2014 ، انتقل 145 سوريا الى الولايات المتحدة في اطار عملية اعادة توطين. وبالفعل وبعد ثلاث سنوات على اندلاع النزاع انتقل 5000 لاجئ فقط الى بلد ثالث في اطار برامج اعادة التوطين او برامج الاستقبال على اساس انساني، والذي يسهله مكتب مفوضية الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.[27] وينبغي ان تترافق اي زيادة كبيرة في الالتزامات من جانب الدول الغنية مع آليات لتنفيذ هذه البرامج بمسؤولية عبر دعم فعال من مفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين والمنظمة العالمية للهجرة ووكالات اخرى تابعة للامم المتحدة وبتنسيق وثيق مع الدول المجاورة.

ومن المهم كذلك ان يحصل الاشخاص الذين تشلمهم اعادة التوطين الى بلد ثالث على دعم الحكومة المضيفة الكامل وعلى الحماية بموجب القانون. يضاف الى ذلك ان اختيار اللاجئين في اطار عملية اعادة التوطين وبرنامج الاستقبال على اساس انساني يجب ان يستند الى خطورة الوضع وليس الى معايير مثل مستوى التعليم والثروة والاصابة بفيروس الايدز[28] و اقرنت بعض الحكومات معايير تتعلق بالانتماء الاثني والديني في برامج الاستقبال الخاصة بها ومن بينها النمسا التي كانت سخية بالالتزامات لكنها اشترطت دخول السوريين المسيحيين.[29]

والى جانب استضافة عدد لا بأس به ممن هم في وضع هش، يمكن للحكومات ان تدرس برامج مبتكرة لدعم حصول لاجئين من سوريا على اقامة شرعية بوسائل اخرى مثل توفير تأشيرات دخول لخريجين سوريين ليدرسوا على اراضيها كما فعلت البرتغال مع 42 طالبا. وقد استضافت سويسرا (3750) والسويد (2837) والمملكة العربية السعودية الافا عدة من اللاجئين عبر سياسات لم شمل. أما ايرلندا فهي تراجع طلبات قدمت عبر برنامج خاص للم الشمل.

وثمة خيار اخر متاح لواضعي السياسات ويتمثل بتوفير تأشيرات عمل للاجئين شرط حصولهم على الحماية والدعم المناسبين عند وصولهم. فالكثير من اللاجئين السوريين يتمتعون بمستوى تعليمي جيد وبمهارات عالية ويمكنهم تقديم الكثير الى الدول المضيفة مع انه لا ينبغي معاملة اللاجئين في المقام الاول على انهم مصدر نفع للدول المضيفة التي قد تستفيد من تدفق لاجئين من ذوي المؤهلات.

اطار4: "قنبلة سوت بيتنا الجديد بالارض"[30]

"للوصول الى الحدود الاردنية مشينا لاكثر من ساعة ليلا. كنت اضم ابني البالغ شهرين الى صدري وقلبي يخفق خوفا. عندما وصلنا الى المعبر فقدت زوجي وبناتي الاربع. وبدأ اطلاق نار من خلفي. ظننت اني فقدتهم. كانت هذه افظع لحظات في حياتي".

تروي غصون (38 عاما)، وهي مدرسة، فرارعائلتها من سوريا وهي جالسة على فراش في الاردن الى حيث لجأوا قبل سنة ونصف السنة. ولديها ستة اطفال تتراوح اعمارهم بين الاربعة اشهر و12عاما.

ويتذكر زوجها سامر وهو مساعد مهندس زراعي (39 عاما) تدهور الوضع الامني في درعا في جنوب غرب سوريا واللحظة التي بات فيها القصف لا يطاق في العام 2013 "لقد هربنا تحت الامطار الغزيرة".

وبانتقالهم من بلدة الى بلدة للوصول الى الاردن من دون لفت انتباه الجنود تركوا امتعتهم على الطريق. وعندما وصولوا في نهاية المطاف الى عمان استأجروا شقة من غرفتين مقابل 150 دينارا اردنيا في الشهر (210 دولارات) واستمروا بفضل اعمال يومية كان سامر يجدها من وقت الى اخر فضلا عن حصولهم على مساعدة انسانية.

واتخذ شقيق غصون القرار الصعب فدفع مبلغ ثلاثة الاف دينار اردني (اكثر من اربعة الاف دولار) الى مهرب للقيام بالرحلة الخطيرة الى السويد عبر الجزائر وليبيا. ومن هناك عبر البحر الابيض المتوسط على متن مركب صغير الى ايطاليا. وتقول غصون وهي تهدهد ابنتها ريتاج البالغة اربعة اشهر "حتى لو اردنا ذلك لا يمكننا ان نقوم بالرحلة. فمن اين لنا المال؟"

4 – وقف تدفق الاسلحة لوقف الفظائع

"من الضروري وقف تدفق الأسلحة الى البلاد. مواصلة القوى والجماعات الخارجية تقديم الدعم العسكري للأطراف التي ترتكب اعمالا وحشية في سوريا تصرف غير مسؤول."

الامين العام للامم المتحدة بان كي مون في 20 حزيران/يونيو 2014 (ترجمة رويترز).

الكارثة الإنسانية الهائلة التي لا تزال تغرق فيها سوريا تغذيها الاسلحة الرشاشة والقنابل والصواريخ والانتهاك المنهجي والواسع للقانون. من واجب الدول ان تضمن عدم استخدام الاسلحة والذخائر التي توفرها في ارتكاب انتهاكات للقانون الانساني وحقوق الانسان تماشيا مع مبادئ معاهدة تجارة الاسلحة المتفق عليها اخيرا.[31]

تعتبر بعض الحكومات ان توفير الاسلحة والذخائر "قد يؤدي الى توازن على الارض" ويفرض "واقعا مناسبا" اكثر على ارض المعركة ويسمح بنصر حاسم. لكن في الواقع ان استمرار تدفق الاسلحة وقطع الغيار والذخائر ينسف افق الحل السياسي للازمة ويدفع الطرفين الى التشبث باحتمال تحقيق الحسم العسكري. خلال اسبوع مفاوضات جنيف 2 في مطلع العام 2014، نقلت الحكومة الروسية شحنة اسلحة الى السلطات السورية، ناسفة بذلك جهودها الدبلوماسية الخاصة لاقناع الاطراف القبول بعملية تفضي الى انهاء الازمة.[32] الوقف الكامل لنقل الاسلحة يوجه رسالة لا لبس فيها الى الاطراف المتحاربة مفادها انه ينبغي السعي بحزم الى حل سياسي.

ان بعض الحكومات في المنطقة، فضلا عن بعض الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، توفر الاسلحة الى اطراف في سوريا فيما يعتمد عدد من الدول سياسات ملتبسة في هذا المجال. وبعض الدول التي تقدم اقل قدر من المساعدات مثل روسيا هي التي توفر اكبر كمية من العتاد العسكري. وتبدي دول الخليج مستويات متفاوتة من الالتزام بالاستجابة الانسانية الا انها من كبرى الاطراف الممولة لشحنات الاسلحة والذخيرة الى بعض أطراف المعارضة بالتنسيق مع الولايات المتحدة[33] وآخرين.

"عندما بدأنا بالتظاهر كان الجنود يستخدمون القنابل الصوتية في مواجهتنا ومن ثم انتقلوا الى الرشاشات مع ذخيرة حية. وفي احد الايام استخدموا دبابة "تي 52" ضد حشود المدنيين العزل. في ذلك الوقت توقفنا عن مراسم الدفن الفردية وكنا ندفن الاقارب والاصدقاء في مقابر جماعية"

امجد (27 عاما) من درعا

الجدول 3

السياسات او الممارسات على صعيد الاسلحة الى سوريا		
استراليا		تعتبر ان ارسال الاسلحة الى سوريا غير قانوني بموجب القانون الاسترالي
النمسا		ضد ارسال الاسلحة والذخائر الى سوريا
بلجيكا		ضد ارسال الاسلحة والذخائر الى سوريا
البرازيل		ضد ارسال الاسلحة والذخائر الى سوريا
كندا		ضد ارسال الاسلحة والذخائر الى سوريا
الصين		مزود تاريخي للاسلحة والذخائر الى الحكومة السورية. وقد وصلت اسلحة صينية الى المجموعات المعارضة عبر السودان لكن من غيران تكون مزودة مباشرة من الصين.
تشيكيا		ضد ارسال الاسلحة والذخائر الى سوريا
الدنمارك		مع انها لم ترسل اسلحة، الا ان تصريحات لمسؤولين حكوميين اشارت الى انها "منفتحة "على ذلك
فنلندا		ضد ارسال الاسلحة والذخائر الى سوريا
فرنسا		فرنسا نقلت اسلحة وذخائر الى الجيش السوري الحر
المانيا		ضد ارسال الاسلحة والذخائر الى سوريا
اليونان		السياسة اليونانية غير واضحة مع ان السلطات اليونانية صادرت شحنات اسلحة متوجهة الى سوريا
ايسلندا		لا سياسة واضحة
الهند		لا سياسة واضحة معلنة، الا ان بيانات صحفية رسمية اشارت الى معارضة عسكرة النزاع
ايران		تشير تقارير مختلفة الى ان ايران تقدم للحكومة السورية دعما عسكريا كبيرا ومتواصلا
ايرلندا		ضد ارسال الاسلحة والذخائر الى سوريا
ايطاليا		ايدت رفع الحظر الذي يفرضه الاتحاد الاوروبي على الاسلحة
اليابان		لا تصريحات واضحة لكن حتى مطلع العام 2014 كانت اليابان تفرض على نفسها حظرا على صادرات الاسلحة مهما كان نوعها
الاردن		لا سياسة واضحة لكن ثمة معلومات عن نقل اسلحة عبر اراضيه
جمهورية كوريا		لا سياسة واضحة لكنها صادرت في 2011 شحنة من اجزاء صواريخ موجهة الى سوريا من قبل كوريا الشمالية
الكويت		موقف متضارب حول تسليح مجموعات المعارضة، لم تضع قيودا كافية على مواطنيها حول تحويل المال لشراء الاسلحة والذخائر
لبنان		لا سياسة واضحة
لوكسمبورغ		ضد ارسال الاسلحة والذخائر الى سوريا
هولندا		ضد ارسال الاسلحة والذخائر الى سوريا
نيوزيلندا		كل شحنة تخضع لعمليات تدقيق صارمة تماشيا مع معاهدة تجارة الاسلحة الجديدة
النروج		لم تتخذ النروج موقفا واضحا حول تسليح المتمردين الا انها تشدد على الحاجة الى حماية المدنيين بما في ذلك من الاسلحة المتفجرة وتدعم جهود نزع الاسلحة الكيميائية
بولندا		عارضت بقوة رفع حظر الاتحاد الاوروبي على الاسلحة
البرتغال		دعمت بريطانيا وفرنسا على صعيد رفع حظر الاتحاد الاوروبي على الاسلحة
قطر		تفيد تقارير عدة ان قطر توفر الاسلحة والذخائر الى مجموعات في المعارضة
روسيا		مزود رئيسي للاسلحة والذخائر الى الحكومة السورية
السعودية		تفيد تقارير كثيرة انها توفر الاسلحة والذخائر الى مجموعات في المعارضة وتقوم على نقل الاسلحة الى الجيش السوري الحر
سلوفاكيا		ضد ارسال الاسلحة والذخائر الى سوريا
جنوب افريقيا		ضد ارسال الاسلحة والذخائر الى سوريا
اسبانيا		ضد ارسال الاسلحة والذخائر الى سوريا
السويد		ضد ارسال الاسلحة والذخائر الى سوريا
سويسرا		ضد ارسال الاسلحة والذخائر الى سوريا
تركيا		نقل اسلحة عبر الاراضي التركية ودعم لمجموعات في المعارضة
الامارات		ليس لديها سياسة معلنة لكنها تعاونت مع التحقيق السويسري عندما صورت قنابل يديوية سويدية مصدرة الى الامارت في أيدي المعارضة السورية في العام 2012
بريطانيا		رغم مطالبتها رفع الحظر الاوروبي عن الاسلحة، مدت بريطانيا المعارضة السورية بالمعدات الغيرالقاتلة، بالدعم والتدريب، لكنها لا تستبعد ارسال الأسلحة في المستقبل.
الولايات المتحدة		سياستها تقوم على نقل اسلحة وذخائر الى مجموعات مختارة من المعارضة.

المصادر: معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام وستراتفور ونيويورك تايمز ورويترز وبي بي اس وواشنطن بوست وبلومبرغ وسي ان ان والبيانات الحكومية والجريدة الصينية للقانون الدولي ووكالة انباء الاناضول والجزيرة والعربية وتقارير فريق خبراء الامم المتحدة.

محدودية المنهجية والتحليل

من خلال تقييم ما اذا كانت الدول تعتمد سياسات واضحة مناهضة لتسليح اطراف النزاع او ملتبسة حيالها أو انها ناشطة في هذا المجال، حددت أوكسفام التزام هذه الدول لمنع الانتهاكات المرتكبة ضد الأبرياء في سوريا. يعطي التقرير لمحة فقط، اذ ان بعض الاطراف استخدمت الاسلحة لتنتهك بشكل منهجي الحقوق فيما توخت بعض الاطراف حذرا اكبر في الدعم الذي توفره للاطراف المسلحة. وقد يقدم التقرير مؤشرا عن دعم اعضاء المجتمع الدولي لحل سياسي للازمة، مع انه ينبغي اخذ عوامل اخرى في عين الاعتبار مثل الجهود الدبلوماسية لمعاودة مسار جنيف.

ونظرا الى الطبيعة السرية والغامضة في غالبية الاحيان لشحنات الاسلحة وكون الحكومات قلما تكشف عن سياساتها وخصوصا ممارساتها، اعتمدت أوكسفام على دراسات لمؤسسات اعلامية دولية واقليمية جديرة بالثقة ومنظمات مستقلة عريقة مثل "معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام" او منشورات جامعية.

توصيات

اظهر هذا التقرير توافر 43,6٪ فقط من التمويل المطلوب من اجل استجابة انسانية مناسبة للازمة السورية، وان الحكومات التزمت توفير ملاذ آمن لـ 37629 لاجئا من اصل ثلاثة ملايين مسجلين في الدول المجاورة. وفي الوقت عينه، فشل المجتمع الدولي في الاتفاق على وجوب وقف شحنات الاسلحة والذخائر التي تغذي الانتهاكات والنزاع بحد ذاته. وتوصي أوكسفام بالتالي:

1. ينبغي على دول لجنة مساعدات التنمية (داك) ودول الخليج وروسيا ان تمول بشكل مناسب الاستجابة الانسانية وتتحقق من ان المساعدة تصل للذين يحتاجون اليها، وتوفر دعما للحكومات المضيفة لتلبية الحاجات الانسانية. ولكي تتمكن من ذلك يجب:

    a. ان تقدم حصتها العادلة من التمويل وتضمن ان التبرعات تتم عبر آليات مرنة للسماح بتطبيق البرنامج من قبل اطراف عدة بما في ذلك الحكومات والامم والمتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الوطنية،

    b. ان توفر تمويلا اكبر في مجال التنمية في الدول المجاورة على الصعيد الثنائي وعبر المؤسسات المالية الدولية لتحسين البنى التحتية (شبكة المياه على سبيل المثال) ودعم قطاعي التربية والصحة لضمان حصول المجتمعات المضيفة واللاجئين على الخدمات الاساسية،

    c. ان تعمل مع السلطات اللبنانية والاردنية والتركية والعراقية لتضمن أن تحسن الاستجابة الانسانية ورزمات المساعدات الاقتصادية اوضاع اللاجئين والمجتمعات الفقيرة في هذه الدول وتمكنهم الحصول على فرص لتحقيق المدخول .

2. وينبغي على افراد المجتمع الدولي ان يضمنوا الامن والمساعدة والعيش بكرامة لكل من يعاني جراء هذه الأزمة، وينبغي على اعضاء مجلس الامن الدولي خصوصا استخدام نفوذهم لضمان تطبيق القرارين رقم 2139 و2165 حول المساعدة الانسانية من قبل كل اطراف النزاع في سوريا.

3. ينبغي على الدول المجاورة ان تضمن دخول كل المتضررين من النزاع من سوريا بغض النظرعن جنسيتهم وجنسهم وانتمائهم السياسي او اي اشكال اخرى من التمييز.

4. ينبغي على الدول الغنية والمتطورة لا سيما تلك التي وقعت اتفاقية اللاجئين في العام 1951 الالتزام بتوفير حماية دولية فعلية لعدد عادل من اللاجئين السوريين. ولتحقيق ذلك يجب ان :

    a. تباشر بسرعة ببرامج اعادة التوطين او ان توسعها عبر مفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين وتضع برامج استقبال الاجئين على اساس انساني، فضلا عن الالتزام بقبول حصتها العادلة من اللاجئين بحلول نهاية العام 2014. ويجب ان يندرج ذلك ضمن جهد دولي لزيادة قدرات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين على صعيد برنامج اعادة التوطين المسهل.

    b. اعتماد هشاشة وضع اللاجئ معيارا وحيدا لاعادة التوطين وبرامج الحماية الانسانية.

c. التحقق من ان الذين تشملهم اعادة التوطين او يحصلون على حماية يتلقون الدعم المناسب والمتواصل للانخراط في الدولة المضيفة. وينبغي توفير خدمات خاصة الى ضحايا العنف الجنسي والانتهاكات الاخرى لحقوق الانسان.

d. توفير الدعم للحكومات المضيفة في المنطقة وللمفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة العالمية والوكالات الاخرى للامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية من اجل تحسين برامجها في مجال اعادة التوطين.

e. على الحكومات ان تبحث عن وسائل جديدة لتوفير دعم اضافي للاجئين من سوريا وتوفير طرق مختلفة للحصول على اقامة شرعية مثل عرض اماكن في الجامعات او اجازات عمل ولم شمل العائلات مع تقديم الحماية الكاملة لهم بموجب اتفاقية اللاجئين. وهذا يشمل حكومات دول الخليج، التي تملك الموارد لتوفير حماية دولية للسوريين لكنها لم توقع الاتفاقية بعد.

5. ينبغي على المجتمع الدولي ان يبدي التزاما عمليا لوضع حد لانتهاكات القانون الانساني الدولي وحقوق الانسان في سوريا وان يدعم حلا تفاوضيا للازمة من خلال:

a. وقف شحنات الاسلحة والذخائر الى سوريا بما في ذلك فرض حظر على الاسلحة من قبل مجلس الامن الدولي.

b. حشد كل الضغط السياسي الممكن وممارسته على الذين يستمرون بتزويد الاسلحة ووقف شحناتها فورا وتعليق اي برامج تعاون في المجالين الدفاعي والعسكري مع الدول التي تزود الاطراف المتحاربة.

c. معاودة المفاوضات من اجل ايجاد حل سياسي للازمة بشكل عاجل. وينبغي حصول مشاركة فعلية للمرأة السورية والمجتمع المدني في سوريا في هذه العملية بموجب قرار مجلس الامن الدولي رقم 2139.

ملاحظات

تم الاطلاع على كل المواقع الالكترونية في آب/اغسطس 2014 الا اذا تمت الاشارة الى خلاف ذلك.

[1] مقال صحيفة نيويورك تايمز As Syrian Refugees Develop Roots, Jordan Grows Wary بتاريخ 5 تشرين الاول/اكتوبر 2013 - http://www.nytimes.com/2013/10/06/world/middleeast/as-syrian-refugees-develop-roots-jordan-grows-wary.html?pagewanted=1&_r=0

[2] مقابلة مع أوكسفام في تشرين الاول/اكتوبر 2013

[3] لا يشمل الاشخاص الذين منحوا اللجوء في الدول المجاورة او في اماكن اخرى، اذ ان الدول لديها واجبات محددة مرتبطة بالافراد الذين يصلون الى اراضيها ويطلبون اللجوء.

[4] لمزيد من التفاصيل حول خطة الاستجابة الانسانية لأوكسفام الرجاء زيارة http://www.oxfam.org/en/emergencies/crisis-syria

[5] اعتبارا من الاول من ايلول/سبتمبر 2014.

[6] برنامج الاغذية العالمي الاستجابة للازمة في سوريا موجز محدث عن الوضع 24 تشرين الاول/اكتوبر الى 5 تشرين الثاني/نوفمبر: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WFP%20Syria%20and%20Regional%20Situation%20Update,%2024%20Oct%20-5%20Nov%202013.pdf

[7] دراسة حول حياة اللاجئين السوريين في لبنان اجراها مركز الابحاث والاعلام لأوكسفام: http://www.oxfam.org/en/policy/survey-livelihoods-syrian-refugees-lebanon

[8] خطة مفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين للاستجابة للوضع موجز نصف سنوي لبنان صفحة 8: http://www.unhcr.org/syriarrp6/midyear/docs/syria-rrp6-myu-lebanon.pdf

[9] للمزيد من التفاصيل حول كيفية احتساب أوكسفام الحصة العادلة لكل دولة بالنسبة للازمة السورية الرجاء الاطلاع على هذه الخلفية: http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/oxfam-fair-share-analysis-un-syria_appeal-17sept2013.pdf

[10] يحدد البنك الدولي الدول ذات الدخل العالي بتلك التي يزيد فيها اجمالي الدخل القومي للفرد عن 12480 دولارا في العام 2012.

[11] تخصص لدول لجنة مساعدات التنمية (داك) 60% من الحاجة ودول غير الاعضاء (بما في ذلك الدول المضيفة) 35%. وتبقى نسبة 5% غير مخصصة لتأتي من مصدار تمويل اخرى بما في ذلك دول غير اعضاء في لجنة مساعدات التنمية متوسطة ومتدنية الدخل ومن اطراف مانحة خاصة.

[12] في احتسابها للمبلغ الاجمالي المطلوب ادرجت أوكسفام نداءات من حكومتي لبنان والاردن اطلقت في مؤتمر للاطراف المانحة عقد في الكويت في كانون الثاني/يناير 2014 وارقاما محدثة من نداءات الامم المتحدة. هذا يفسر ان المبلغ الاجمالي مختلف عن ذلك الذي نشرته أوكسفام في كانون الثاني/يناير.

[13] قدر تمويل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (سيرف) على اساس النسبة المئوية للتمويل الذي تلقاه الصندوق من كل دولة في العام 2012. وطبقت هذه النسبة بعد ذلك على اجمالي التزامات الصندوق للاستجابة للوضع في سوريا خلال العام 2014. واعتبارا من الاول من ايلول/سبتمبر كان تمويل سيرف للاتسجابة للوضع في سوريا صفر دولار. للاطلاع على مساهمات الدول في سيرف الرجاء النظر الى: http://www.unocha.org/cerf/our-donors/funding

[14] حصة الدول في تمويل لجنة المعونة الانسانية والحماية المدنية (ايكو) احتسبت على اساس مساهمة كل دولة عضو في الميزانية الاجمالية لايكو في العام 2011. والبيانات المتعلقة بمساهمة كل دولة متوافرة على: http://ec.europa.eu/budget/figures/2011/2011_en.cfm

[15] الحصة العادلة المجموعة لدول داك ودول عالية المداخيل غير اعضاء في داك حددت بنسبة 95% من اجمالي الحاجة. وقائمة الدول المعروضة هنا لا تمثل كل الدول المشمولة بالتحليل ونتيجة لذلك فان المجموع العام اكبر من مجموع الحصة العادلة للدول الواردة في القائمة.

[16] في بعض الاحيان يكون التأخر في تحويل الاموال خارج عن سلطة الدول المانحة بما في ذلك تحديات تعاقدية هي غير مسؤولة عنها. فعلى سبيل المثل "أيريش ايد" حولت المال الى أوكسفام ايرلندا الا ان الاذن بالتطبيق لم يتم الاتفاق عليه بعد مع السلطات الوطنية.

[17] هذه الدراسة لا تغطي المساهمات غير المحددة الاستخدام. فالكثير من الحكومات مثل هولندا تقوم بمساهامت سنوية سخية الى الامم المتحدة او اللجنة الدولية للصليب الاحمر لا تكون مخصصة للاستجابة للوضع في سوريا بالتحديد وهي تاليا غير مشمولة في التحليل.

[18] البنك الدولي: لبنان: التأثير الاقتصادي والاجتماعي للنزاع السوري ايلول/سبتمبر 2013: http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/LBN-ESIA%20of%20Syrian%20Conflict-%20EX%20SUMMARY%20ENGLISH.pdf

[19] مراسلة بين حكومة تركيا وأوكسفام آب/اغسطس 2014.

[20] البنك الدولي

[21] المفوضية العليا لشؤون اللاجئين 2014 خطة الاستجابة للازمة السورية التحديث نصف السنوي: http://www.unhcr.org/syriarrp6/midyear/docs/syria-rrp6-myu-strategic-overview.pdf

[22] مقابلة اجرتها أوكسفام بيروت لبنان آب/اغسطس 2014.

[23] اعضاء في لجنة مساعدات التنمية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (داك). ويشمل التحليل روسيا نظرا الى حجم اقتصادها ودعمها الاقتصادي للحكومة السورية وروابطها التاريخية مع هذا البلد. واحتساب حصتها العادلة من نسبة 5% من عدد اللاجئين المتوقع (استنادا الى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين 3,59 ملايين بحلول نهاية العام) يستند الى اجمالي الدخل القومي لكل دولة. لا يتوافر اي مبدأ توجيهي او معيار في اعادة توطين اللاجئين وهذه النسبة هي مقياس طورته أوكسفام لاغراض هذه الدراسة.

[24] أوكسفام احتسبت هذه النسبة استنادا الى التزامات تمت عبر برنامج اعادة التوطين في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فضلا عن معلومات عامة مرتبطة ببرامج الاستقبال على اساس انساني. بعض الارقام غير واضحة. على سبيل المثال ومع ان الولايات

المتحدة لم تحدد حدا اقصى الا ان التزاماتها لا تزال صفر. وقالت بريطانيا انها ستستقبل "مئات" من اللاجئين بموجب برنامج الاستقبال على اساس انساني وقد اعتمدت أوكسفام في قائمتها عدد 500.

[25] قدرة الاستيعاب العالمية لاعادة توطين اللاجئين تصل الى 80 الف لاجئ سنويا الرجاء النظر : http://www.unhcr.org/5006a6aa9.html. تستوعب ثلاث دول هي الولايات المتحدة وكندا واستراليا 90% من اعداد اعادة التوطين العالمية عبر برنامج المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. وثمة دول جديدة تتحول الى دول اعادة توطين بينها المجر واليابان والمانيا لكنها تأخذ وقتها في بناء قدراتها لتقوم بذلك بطريقة سليمة. وهذا الامر لا يشمل برامج استقبال على اساس انساني محددة. المجر واوروغواي وهما من الدول غير الاعضاء في لجنة مساعدات التنمية (داك) غير مشمولة في هذا التقرير.

[26] المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (2014) "اللاجئون السوريون في اوروبا ما يمكن لاوروبا القيام به لتأمين الحماية والتضامن" 11 تموز/يوليو 2014 : http://www.refworld.org/docid/53b69f574.html تفيد المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ان 123600 سوري طلبوا اللجوء في دول "الاتحاد الاوروبي +" (اي دول الاتحاد الثماني والعشرون اضافة الى سويسرا والنروج وايسلندا وليشتنشتاين)

[27] رسالة الكترونية من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بتاريخ الثامن من آب/اغسطس 2014.

[28] "النمسا توسع برنامج الاستقبال على اساس انساني ليشمل 1500 لاجئ سوري بدل 500": http://www.resettlement.eu/news/austria-expands-humanitarian-admission-programme-500-1500-syrian-refugees

29 مقابلة اجرتها أوكسفام في مخيم الزعتري للاجئين في الاردن في آب/اغسطس 2014.

30 مقتطف من خطاب لبان كي مون اما م "ايجا سوسايبتي" في نيويورك في حزيران/يونيو 2014 "الازمة في سوريا: حرب اهلية وتهديد عالمي".النص الكامل متوافر على الموقع الالكتروني ل"ايجا سوسايبتي": http://asiasociety.org/blog/asia/complete-text-ban-ki-moons-address-crisis-syria-civil-war-global-threat

31 أوكسفام بصفتها عضو في ائتلاف مراقبة الاسلحة لطالما حثت على مراقبة فعالة اكثر على شحنات الاسلحة التي تؤدي الى ازمات انسانية وتؤجج انتهاكات حقوق الانسان والقانون الانساني الدولي. في الثاني من نيسان/ابريل 2013 اقرت الجمعية العامة للامم المتحدة معاهدة تجارة الاسلحة التي تحكم تجارة الاسلحة التقليدية والذخائر.

32 جوناثان سول (2014) "روسيا تعزز الامدادات العسكرية لنظام الاسد (مصادر)" وكالة رويترز 17 كانون الثاني/يناير: http://www.reuters.com/article/2014/01/17/us-syria-russia-arms-idUSBREA0G0MN20140117

33 "توسع الجسر الجوي لنقل الاسلحة الى المتمردين في سوريا بمساعدة من السي اي ايه": http://www.nytimes.com/2013/03/25/world/middleeast/arms-airlift-to-syrian-rebels-expands-with-cia-aid.html?pagewanted=all&_r=0

© أوكسفام انترناشونال ايلول/سبتمبر 2014

صاغ هذه الوثيقة دانييل غوريفان. وتنوه أوكسفام بمساعدة كل من ابيغيل بالداموس وجويل بسول ومارتن بوتشر وستيف كوزينز وكاميلا جيلبارت-موس والكسندرا سايح وكارل شيمبري ونيكولاس سيلي فضلا عن زملاء ضمن اتحاد أوكسفام. وتندرج هذه الوثيقة في اطار سلسلة من الوثائق تصاغ لتوفير معلومات للرأي العام حول مسائل متعلقة بسياسات التنمية والشؤون الانسانية.
لمزيد من المعلومات حول القضايا المطروحة في هذه الوثيقة الرجاء توجيه رسالة الى العنوان التالي:
advocacy@oxfaminternational.org

هذا البحث خاضع لحقوق الملكية الفكرية لكن النص يمكن ان يستخدم مجانا لاغراض حشد الدعم والترويج والتربية والبحث، شرط ذكر المصدر بالكامل. ويشترط مالك الحقوق تسجيل كل هذه الاستخدامات لاغراض التقييم. وينبغي الحصول على اذن مع فرض مقابل مالي محتمل في حال استخدام الوثيقة في اي ظروف اخرى او اعادة استخدامها في منشورات اخرى او لترجمتها او تكييفها.
الرجاء توجيه رسالة الكترونية الى:
policyandpractice@oxfam.org.uk.

المعلومات الواردة في هذه الوثيقة صحيحة حتى تاريخ نشرها.
منشورة من قبل أوكسفام بريطانيا لحساب أوكسفام انترناشونال تحت رقم: ISBN 978-1-78077-695-8 في ايلول/سبتمبر 2014

نبذة عن أوكسفام

أوكسفام اتحاد دولي يضم 17 منظمة تعمل معا في اطار شبكة في اكثر من تسعين دولة في اطار حركة عالمية للتغيير وبناء مستقبل خال من ظلم الفقر:
أوكسفام اميركا (www.oxfamamerica.org)
أوكسفام استراليا (www.oxfam.org.au)
أوكسفام في بلجيكا (www.oxfamsol.be)
أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)
أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)
أوكسفام المانيا (www.oxfam.de)
أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)
أوكسفام هونغ كونغ (www.oxfam.org.hk)
أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)
أوكسفام إنترمون (اسبانيا) (www.oxfamintermon.org)
أوكسفام ايرلندا (www.oxfamireland.org)
أوكسفام ايطاليا (www.oxfamitalia.org)
أوكسفام اليابان (www.oxfam.jp)
أوكسفام المكسيك (www.oxfammexico.org)
أوكسفام نيوزيلندا (www.oxfam.org.nz)
أوكسفام نوفيب (هولندا) (www.oxfamnovib.nl)
أوكسفام كيبيك (www.oxfam.qc.ca)

لمزيد من المعلومات الرجاء مراسلة اي من هذه الوكالات او زيارة الموقع الالكتروني:
www.oxfam.org

OXFAM

www.oxfam.org